مجلة
مجمع اللغة العربية

الجزء الثامن

مطبعة وزارة التربية والتعليم
١٩٥٥

مجلة
مجمع اللغة العربية

الجزء الثامن

مطبعة وزارة التربية والتعليم
١٩٥٥

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة التحـــرير

هذا هو الجزء الثامن من مجلة المجمع ، يحوى أعمال المجمع الرسمية التى عرضت فى مجالسه أو فى مؤتمراته خلال ثلاث دورات متتابعة ، هى السادسة عشرة والسابعة عشرة والثامنةعشرة ، من سنة ١٩٤٩ إلى سنة ١٩٥٢ ، إلا بقية من البحوث التى ألقيت فى الدورة الثامنة عشرة خشينا أن يزداد بها حجم هذا الجزء ازدياداً يخرجه عن المألوف ، فأرجأناها إلى الجزء التاسع .

وهناك أعمال المجمع التى تتابعت فى الدورات التالية من الدورة التاسعة عشرة إلى دورة هذا العام ، معدة للنشر ، يرتقب الجمهور ظهورها ليتابع جهود المجمع ونشاطه .

وقد كنا نطمع حين اتجهنا بمجلة المجمع إلى مطبعة وزارة التربيـــة والتعليم أن نتمكن من إصدار أجزاء متتالية تستوعب ما تجمع فى الدورات السابقة من بحوث ومصطلحات ، ولكن على الرغم مما بذله القائمون على هذه المطبعة من جهود مشكورة فان وفرة ما لديها من أعمال لم تيسر للمجمع أن يحقق مبتغاه .

ومنذ عهد بعيد سعى المجمع إلى أن يكون هيئة لها استقلال مالى ، لكى تتمهد له أسباب العمل على نطاق واسع ، ولكى تتوافر له وسائل العناية بطبع إنتاجه ونشره . ويسعدنا اليوم أن ننوه بأن هذه الأمنية قد تحققت ، إذ أصدرت الحكومة فى عهد الثورة المبارك قانوناً للمجمع يسبغ عليه شخصية اعتبارية ويتيح له استقلاله المالى — وقد نشرناه فى صدر مواد هذا الجزء — وما كاد يصدر هذا القانون حتى أتبعه المجمع لائحة داخلية نص فيها على أن تظهر مجلته مرتين على الأقل فى العام ، وستتخذ الأهبة لتنفيذ ذلك فى القريب ، حتى تخرج المجلة حافلة بألوان مختلفة من البحوث والدراسات تمثل نشاط المجمع فى خدمة اللغة .

والله ولى التوفيق ما

ضبط الكتابة العربية

للأستاذ محمود تيمور ، عضو المجمع (*)

ما كاد يبدأ عهد التدوين العربى فى عصر الدولة الأموية ، حتى تبين أن هذه الحروف العربية وحدها ليست مغنية فى ضبط الكلام . ولذلك أخذ الأمويون فى ابتكار علامات للضبط توضع على الحروف ، نفياً للخطأ ، ورفعاً للبس . هذا والأمة العربية فى جملتها يومئذ مستقيمة الألسن ، صافية السلائق ، فصيحة اللهجات .

ولقد بلغ من شعور الأقدمين بضرورة الضبط ، أنهم لم يكونوا يقتصرون على وضع العلامات المقررة ، بل لقد كانوا يلجئون إلى التعبير فى المواضع المهمة للكلمات التى يخشون عليها الالتباس . فيكتبون مثلا أن الكلمة بفتح الحرف الأول وسكون الثانى وضم الثالث وكسر الرابع . ومابعثهم على ذلك إلا خوف التصحيف والتحريف ، بل لعلهم خشوا أن تذهب علامات الضبط ، أو أن يستثقل النساخ نقلها ، فأرادوا تسجيلها بالتعبير . وليس أبلغ من هذا دليلا على رهافة شعورهم بنقص الحروف العربية وحدها فى الأداء ، وبقيام الحاجة إلى ضبط الكلمات ضبطاً لا لبس فيه .

فأما نحن فإننا فى مستهل نهضتنا الحديثة ، حين بدأنا نتخذ الطباعة وسيلة للتدوين ، اكتفينا بالحروف العربية عارية عن علامات الضبط للكلام .

فهل مبعث ذلك أننا عددنا أنفسنا عرباً أقوى سلائق من العرب الخلص فى العصر الأموى ، وأقدر منهم على قراءة ما يكتب بالحروف العربية غير مضبوطة ؟

كلا ، فانه لا خلاف على أن قراءة الكلام غير المضبوط قراءة صحيحة ، أمر يتعذر على المثقفين عامة . بل إن المختصين فى اللغة ، الواقفين حياتهم على دراستها ، لا يستطيعون ذلك إلا باطراد اليقظة ، ومتابعة الملاحظة . وإن أحداً منهم إذا حرص على ألا يخطىء ، لا يتسنى له ذلك إلا بمزيد من التأنى ، وإرهاف الذاكرة ، وإجهاد الأعصاب .

لم يكن مبعث اقتصارنا فى الطباعة على الحروف العربية دون ضبط أننا وجدنا فيها غنية وكفاية ، وإنما كان مبعثه أن أوضاع الكتابة العربية يصعب معها إدخال علامات الضبط فى المطابع ، فلم يتح لهذه العلامات أن تأخذ مكانها على الحروف المطبعية إلا فى أحوال قليلة ، وضرورات خاصة .

وكان فى مقدمة هذه الضرورات والأحوال بعض الكتب المدرسية الخاصة بمواد اللغة العربية : مثل كتب النحو والمطالعة فطبعت مشكولة لاستعمالها فى المدارس . ولكن كان لذلك أثر سيئ ، فقد أشاع بين المثقفين شعوراً نفسياً نحو هذا الشكل ، شعور استعلاء عليه ، وأنفة منه . إذ توهم

(*) ألقى هذا البحث فى الجلسة الحادية عشرة للمؤتمر (٢٤ من يناير ١٩٥١) .

الكبار أن الضبط لا يكون إلا للصغار، وأنه للتلامذة دون الأساتذة ، وأن الكتب المدرسية هي وحدها التى تظهر مشكولة ، وعار أن تضبط الكتب التى توضع بين أيدى المثقفين الذين فارقوا مراحل التعليم . فمن قدم لمثقف كتاباً مضبوطاً فقد أساء الظن به ، وعزا إليه تهمة الجهل بأوضاع اللغة ، وقواعد النحو والصرف .

وجلى أن هذا الشعور النفسى نحو الشكل شعور وهمى لا أساس له ، ولا حق فيـــه . فهو لون من ألوان الغرور يتواضع عليه الناس . وأولئك هم الناطقون باللغات الأجنبية من فرنسية وإنجليزية وطليانية وغيرها ، لا يكتبون كلامهم إلا مضبوطاً أتم ضبط ، ولغاتهم على وجه عام لغات كلام وكتابة معاً، فهم بها أبصر ، وهى عليهم أيسر ، وسلائقهم فيها أدعى إلى الاستغناء عن الضبط إن أرادوا أن يستغنوا عنه . ولكنهم يلتزمون الضبط فيما يكتبونه ، لا يعولون على علمهم باللغة، ومرانتهم على القواعد ، وانسياق ألسنتهم إلى الصواب .

فأول ما يجب أن نؤمن به ، هـــو أن كتابتنا العربية غير المضبوطة ، كتابة ناقصة ، وأننا نعبر عن غرور نفسى ، وأن هـــذا الغرور يخفى بين ثناياه عجز الغالب منا عن القراءة الصحيحة ، وفقـــاً لقواعد اللغة وأوضاعها . فنحن بهذه الكتابة الناقصة نرضى غرورنا ، وإن كنا فى حقيقة أمرنا نخطىء فيما نقرأ غير مبالين .

ولا غرو فى أن يعجز العامة عن القراءة الصحيحة ، وأن يجد الخاصة فيها صعوبة وحرجا ، فقد ذهبت عن العرب سلائقها الفصيحة منذ عهود وآماد ، وأصبحت اللغة تؤخذ تلقيناً ، وتكتسب تمريناً . إذ استقرت لنا لهجة عامية يجرى بها على ألسنتنا مألوف الكلام ، وهذه اللهجة تجانب لغة الكتابة الفصحى فى خصائصها الواضحة ، أعنى الإعراب وما إليه مما يقتضيه الاشتقـــاق وتصريف الألفاظ والصيغ . فأصبحنا إذا أردنا أن ننطق بما نكتب ، عانينا أن نعربه ، وأن نقوم تصريفه معاناة لاتخلو من تكلف ، ولاتسلم من تعثر . ولذلك نجد المدرس فى مدرسته ، والمحاضر على منصته ، والمتحدث أمام المذياع ، يستنجدون مضطرين بالوقف، ويمتضغون بعض الصيغ ، فراراً من كلفة الإعراب ، واتقاء للخطأ فى تصريف الألفاظ .

وقد أدت هذه المصاعب التى يضيق بها الناطقون بالفصحى ، أو الحرصاء على النطق بها إلى المناداة بترك الإعراب ، واللجوء إلى الوقف . على أن الأخذ بهذه الدعوة لا يرفع جملة ما هنالك من مصاعب ، فمن وراء الإعراب ضبط بنية الكلمة ، فى أوائلها وأوساطها ، مما تقتضيه قواعد الصرف ، وسماع اللغة . فإذا نودى بأن ننفض عن اللغة إعرابها وصرفها وضوابط كلماتها جميعا ، فلا تسمية لذلك إلا أنه « انحلال لغوى » ، إذ هو يفقد اللغة مقومات من جوهرها الأصيل .

حقا لقد شاعت فى البلاد العربية بيئة

ثقافية لها لغتها الفصحى ، وحقا إن هذه البيئة لها منبعان فياضان من المقروء والمسموع . ولكن هذين المنبعين لم يغنيا أهل العربية شيئا فى صحة القراءة ، فإن المقروء عار عن الضبط ، والمطالعون يمضون فى قراءتهم على غير هدى . وأما المسموع فاللحن فيه شائع ، والخطأ كثير ، وربما كان ضرره أكبر من نفعه .

ولو كانت هذه البيئة الثقافية بمنبعيها الفياضين كافلة للقارئ والسامع ضبطا صحيحا للألفاظ والصيغ ، لأدت لأهل العربية نفعا عميما ، ولكانت بذرة مخصبة لإثمار سلائق سليمة .

وأكاد أقول بأن هذه البيئة الثقافية بما فيها من مقروء ومسموع ، لو شاع فيها الضبط ، لأصبحت أقوى أثراً من تلك البيئة البدوية التى كان الخلفاء والأمراء يبعثون إليها بأبنائهم فى فجر الإسلام وضحاه ، لاكتساب العصمة من اللحن فى الإعراب ، والسلامة من الخطأ فى تصريف الكلام .

فلنتمثل فى خاطرنا أن الضبط قد شاع بين أهل العربية فى سائر ما تقع عليه الأعين ، وما تلتقطه الآذان : الطالب فى مدرسته من أول مرحلة فى حياته الدراسية إلى أن يتخرج فى جامعته ؛ فى مختلف مواد دراسته والقارئ عامة فيما بين يديه من الصحف والمجلات والكتب والنشرات ، والأسرة كلها بمسمع من المذياع — فلنتمثل فى خاطرنا أن هؤلاء جميعا لا يقرءون ما يكتب لهم إلا مضبوطا أدق ضبط ، ولا يسمعون ما يلقى عليهم إلا معربا أصح إعراب ؛ ألا يكون ذلك سبيلا إلى طبع الألسنة على صحة النطق ، وإكسابها ملكة الإعراب ؟

لا ريب أننا أسعد حظا من العرب فى العهود الغابرة ، فما كانت لديهم هذه الوسائل التى تسنت لنا الآن ، من مطبعة تخرج الكتب والصحف على اختلافها فى سهولة ويسر ، ومن مذياع ينقل إلى الآذان ما تلفظه الأفواه فى دقة ووضوح . فأين من هذه الوسائل الناجعة ما كان للعرب الأقدمين من وسائل محدودة وعرة لجئوا إليها لإشاعة الضبط ، والتعريف بالصواب ؟

ولكن وسائلنا على يسرها ، وقوة أثرها ، لم نحسن استخدامها ، فلم تفدنا شيئا وذلك لأننا لم نلتزم ضبط الكلام فيما نؤلف من كتب ، وما نصدر من صحف ؛ وما نلفظ من قول فى المذياع .

فما علة إمساكنا عن إشاعة الضبط .؟

وماذا يحجم بالمطابع عن إدخال الشكل باعتباره عنصرا أصيلا فى الكلام ؟

لعل أكبر البواعث فى ذلك أن المطبعة العربية بدأت كما بدأت الكتابة العربية نفسها ذات حروف غير مشكولة ، فأصبحت على هذا الوضع مألوفة جارية . فلما أريدت المطبعة على إدخال الشكل ضاقت به ذرعا ، ووجدته ضيقا عليها ثقيلا ، ولم تر فيه إلا واغلا دخيلا . فقد أخذت الكلمات فى كتابتها أوضاعا من التركيب لا تحتمل وقوع هذه الشكلات عليها .

وعلى الرغم مما بذله أهل فن الطباعة من محاولات فى معالجة الموضوع ، وما بلغوه من إخضاع حروف الكلمات لمواقع الشكل ، فإن الضبط فى الحرف المطبعى ما زال يثقل الكلمات من كل جانب ، ويجعل البصر يزيغ فى تصيد ما فوقها وما تحتها من حركات . وذلك إلى جانب أن تصحيح هذا الشكل فى تجارب الطبع عسير جد عسير ، وأن الخطأ فيه على فرط العناية به كثير جد كثير ، ولذلك لا ترضى بإجراء الشكل فى الكتب إلا بعض المطابع الخاصة . وإنها لتقيم لهذا الإجراء أكبر الوزن ، وتحسب له أكبر الحساب ، طوعا لما يتطلب إدخال هذا الشكل من جهد وعنت فى صف الكلام طورا ، وفى تصحيحه طورا .

فكيف السبيل إلى حل هذه المشكلة ؟

لقد تناولها بالبحث كثير من ذوى الرأى ، وأعلنوا ما بدا لهم من مقترحات وحلول . وإنى لأحسبها ترجع إلى مناح ستة :

أ — المنحى الأول : هو اتخاذ الحروف اللاتينية ، وقد آثرت أن أبدأ به تحية لأستاذنا « عبد العزيز فهمى باشا » متعه الله بالعافية . فقد نادى بهذا الحل فى بيان لا أعده إلا وثيقة تاريخية من أنفس وثائقنا التى تعالج مشكلاتنا الثقافية . وقد تكفل « معاليه »[1]، فيما أفاض فيه من بيان ، بتجلية ما يرد على هذا الحل من مختلف وعقب عليها ما شاء أن يعقب بالرد والتفنيد ، فلم يدع هذا المنحى زيادة لمستزيد . ومجمل ما رأى « معاليه » أنه لجأ إلى المناداة باتخاذ الحروف اللاتينية بعد أن بحث عن طريقة لتيسير الكتابة العربية مع استبقاء حروفها الحالية ، فلم يظفر بها ، بل لقد تخيل أنه لن يظفر بتحقيق هذه الأمنية المحببة لنفسه ولأنفس أهله وأهل العربية . ولذلك لم يجد بدآ من اختيار هـذه الحروف اللاتينية التى شاعت فى أكثر لغات العالم . فهى وسيلة تقريب بين الأمم ، وهى مع ذلك قد مورست فى الطباعة ، واكتسبت مرانة فى الاستخدام ، وأثبتت قدرتها ويسرها فى ضبط كتـابة اللغات الأجنبية . وقد اتخذها « معاليه » أساساً لطريقته ، ولكنه أدخل عليها من ضروب التعديل ما يناسب ضبط الكلام العربى على أدق وجه ، بحيث تجعل كل حرف فى الكلمة يدل بذاته على صورته الصوتية دلالة صادقة لا لبس فيها ولا انبهام .

ب — والمنحى الثانى هو اختراع حروف جديدة تحل محل حروفنا العربية ، ذات علامات للضبط ملائمة لها . وقد تكاثر الواردون على هذا المنحى من الحلول ، وتزاحمت مراميه للفنانين يبتكرون مايوحى إليهم التصور والتفكير ، ويقربون أو يبعدون عن صور الحروف العربية القائمة . وربمـا كان فى ألوان هذه الحروف المخترعة مايتوافر له الجمال والاختصار ، والسهولة واليسر ، وسائر المزايا التى لا تتوافر للحروف العربية أو اللاتينية جميعاً . فما على المخترعين من سبيل ، وإن المجال أمامهم لطليق ، يتيح لهم حرية الإنشاء ، ولا يقيم حيالهم عقبة مما هو قائم عتيد . ولكن الأخذ بحروف مخترعة لاعهد بها لأحد ، أمر يتطلب من رحابة الصدر ،

وشجاعة النفس ، ومن الاستعداد لقبول الجديد الغريب أكثر مما يتطلب الأخذ بطريقة الحروف اللاتينية . لأن التبنى للحروف المخترعة التى لم تثبت لها كفاية ، ولم تعرف لها مرانة ، أشق كلفة من اقتباس حروف متعارفة ، ثبتت كفايتها فى الأداء ، وكفلت مرانتها فى العمل .

جـ — وثالث المناحى الإبقاء على الحروف العربية القائمة ، مع اختراع علامات للضبط يلاحظ فى اختراعها أن تكون ميسورة على المطابع ، واضحة للقارئ ، فتلحق هذه العلامات بتلك الحروف .

ولا ريب أن حروفنا العربية إذا لحقت بها تلك العلامات ، أفقدتها صورتها المألوفة وأفاضت عليها مسحة من التنكير والغموض .

فهذا المنحى يلتقى هو والمنحى الأول والثانى معاً فى ضرورة الاتفاق بادىء بدء على أن ننزل عن حروفنا العربية فيما ألفنا من صورها ، وما عرفنا من علامات ضبطها .

د — وأما المنحى الرابع فهو الإبقاء على الحروف العربية وعلامات ضبطها ، على أن تصب علامة الضبط مع الحرف فى بنية واحدة ، حتى لاتحيد عنه ، ولاتفلت منه فتبدو الحروف المطبعية معها ضبطها متصلا بها ، ليس بينهما من تفاوت .

وهذا المنحى تقوم فى وجهه عقبتان ، كلتاهما كأداء ، أولاهما فنية ، والأخرى اقتصادية . فإن صندوق الحروف العربية فى أوضاعها القائمة كثير الصور ، يعيا به الصفافون ، إذ يبلغ أكثر من ثلاثمائة عين . ولو أضيف إلى الصندوق صور جديدة من الحروف عليها علامات الضبط على اختلافها ، لازداد جهد القائمين بصف الكلمات أضعافاً مضاعفة ، ولاستنفد من أوقاتهم بضعة أمثال مايستنفدون الآن . فهذا المنحى مدعاة لكثرة التكاليف ، مضيعة للوقت ، مجلبة للعنت . ولذلك لا يقبل تنفيذه الطابعون ، ولا يرضى به الناشرون . ولا سيما فى عصر طابعه السرعة والتيسير ، طابعه اكتساب الزمن ، واقتصاد الجهد ، والتهوين من النفقات .

هـ — وثمة منحى خامس ، وهو وضع علامات الضبط بجانب الحروف ، منفصلة عنها ، كالشأن فى الحروف اللاتينية ، لا كما توضع العلامات الآن فوق الحروف أو تحتها .

وهذا الحل يقتضى أن تتغير أوضاع الكتابة العربية فى تركيب الكلمات ، لكى يكون بعد كل حرف منفسح تحل به علامة الضبط ، وأن يفصل بين حروف الكلمات بهذه العلامات . وإذن تبدو صور الكلمات فيها تنكير ، وفيها نبو عن المألوف . يضاف إلى ذلك تفويت مزية الاقتصاد فى حجم الكلمة ، فان الفصل بين حروفها بعلامات ضبطها يضاعف حجمها .

و — وخاتمة المناحى الستة هو الاقتصار على الحروف المنفصلة ، تسهيلا لوضع علامات الضبط عليها ، وتخفيفاً على صندوق الحروف فى المطبعة العربية .

وفى هذا المنحى مغامز من جهـات مختلفة . فهو أولا : يزيد فى الحيز المقسوم للكلمات ، وهذا تفويت لمزية الاقتصـاد . وثانياً : لا يحمى من خفاء الكلمة أول وهلة ، لافتراق حروفها . وثالثاً : يقتضى يقظة ورعاية للفصل بين كل كلمة وكلمة ، ولو وقع التهاون فى هذا الفصل — وهو واقع لا أمان منه — لاختلطت حروف الكلمات بعضها ببعض، ولتعذر على القارىء أن يميز كل كلمة فى جملتها ، ويفرق بينهـا وبين الكلمة التى تتلوها .

وجملة ما نادى به المنادون من المقترحات سواء ما كان منها يشيد باتخاذ الحروف اللاتينية ، وما يتخذ للكتابة حروفاً مخترعة ، وما يقتضى إدخال علامات أو أوضاع جديدة للحروف أو الحركات — جملة ذلك كله لم يسلم من النقد والاعتراض — وكان أكبر ما يثيره النقاد والمعترضون من مآخذ أن هذه المقترحات المعروضة لتغيير الكتابة العربية تقطع الصلة بين القديم والجديد . فاذا أخذ الناس بإحدى هذه الطرائق ، وكتبوا بها ، عجزوا عن أن يقرءوا ماتركه لنا الأولون من تراث ثقافى عريض ، وحيل بين الجيل الجديد وبين الانتفاع بذلك التراث الذى لاتزهد فيه الأمة العربية بحال .

والحق أن الاعتراض بالقطع بين القديم والجديد دعوى لا تخلو من غلو فى القول ، وإسراف فى التصور . فان أية حروف بل أية علامات وإشارات تكتب بها اللغة العربية لاتقطع بين قديم اللغة وجديدها ؛ ولاتفصل بين ماضيها وحاضرها . بل لعل حروفاً مقتبسة أو مخترعة تكتب بها اللغة العربية تكون سبيلا إلى إحياء اللغة وتيسير اكتسابها، ما دامت هذه الحروف المقتبسة أو المخترعة أدق ضبطاً ، وأدنى تناولا . فانها بهـذا الضبط وقرب التناول تجعل المتعلمين أقدر على القراءة ملكة ، وأقوم لساناً ، وأفصح بيـاناً .

وعلة إثارة النقاد والمعترضين لدعوى القطع بين القديم والجديد ، أنهم يخشون إذا اتخذت حروف مقتبسة أو مخترعة أن تظل المؤلفات العربية التى توارثناها على توالى الأحقاب مستغلقة مستبهمة لايمسها قارىء . وبذلك تفقد الأجيال اللاحقة ما خلفتـه الأجيال السابقة من عصارات القرائح والعقول

ولكن الحق أن جيلا جديداً إذا شب عربيا فى منطقـه ، بأية حروف وبأية علامات ، فتمكن من قراءة الكلام العربى مضبوطاً أدق ضبط ، معرباً أصح إعراب، واكتسب بذلك ملكة الإفصاح — فان هذا الجيل الجديد لا يعجزه بعدئذ أن يرجع إلى المؤلفات التى كتبت بالحروف العربية القديمة ، وأن يقرأ ما فيها من بيان ، وينتفع بما حوت من علم وأدب ، وذلك إذا أنفق القليل من الساعات فى تعلم صور الحروف العربية القديمة ، باذلا فى هذه السبيل أيسر جهد .

ولا ريب أن كل امرىء فى مكنته تعلم الصور الخطية لثمانية وعشرين حرفاً ، أية كانت ، فى ساعات معدودات وبجهد غير معسور .

ولو قدر للأمة العربية أن تتواضع على اقتباس حروف أجنبية ، أو اختراع حروف جديدة ، لوجب مع ذلك أن نلزم الناشئة تعلم تلك الصور القديمة للحروف العربيـــة. حتى إذا شبوا وقد انقادت اللغة لألسنتهم ، ومرنوا على ضبط نطقها ، وأحسنوا تصريف كلماتها ، وأمنوا من اللحن فى إعرابها — استطاعوا بمعرفتهم حروف العربية القديمة أن يطالعوا ما شاءوا من تراث السلف ، ولا سيما المراجع الكبيرة ، وأمهات الكتب ، فى فروع العلوم والفنون والآداب .

وستظل الحاجة إلى تعلم الحروف العربية القديمة قائمة ، حتى يتسنى لنا أن نعيد طبع هذه المراجع وأمهات الكتب بالحروف التى نتواضع عليها . وستقل وطأة حاجتنا إلى هذم الحروف كلما مضينا أشواطا فى طبع تلك الكتب والمراجع . ولكن قدرا من هذه الحاجة سيبقى قائما وإن أعدنا طبع مئات من المؤلفات ومئات .

ومن هذا يتبين أن تواضعنا على أية حروف لكتابة اللغة العربية ، لا يقطع الصلة بين قديمنا وجديدنا فى ميدان التأليف . فالصلة باقية ، وربما بقيت على نحو أوثق مما هى الآن . وغاية ما هنالك أن الأمر يقتضينا معرفة حروف العربية القديمة ، فاذا عرفناها وضح لنا الطريق إلى منهل التراث العربى ، نعب منه ما وسعنا أن نعب ، لا يصدنا عنه شىء .

بيد أن هذا المنطق الذى نراه واضحا كل الوضوح ، لا يصرفنا عن أن نسأل أنفسنا : أنريد الحقائق النظرية ، أم نريد الواقع العملى ؟

إن كنا نريد النظريات ، فمجال القول ذو سعة ، وميدان الاقتراح رحيب الجنبات ، تتنافس فيه الأذهان .

وأما إن أردنا الواقع الملموس ، فيجب أن نصارح أنفسنا فى غير مواربة ولا مراء .

لغتنا العربية فى جوهرها ومظهرها ليست ملكا لوطن وحده ، ولا هى مقصورة على دولة بعينها ، ولكنها شركة بين طائفة من الأوطان والدول . وجلى غاية الجلاء أن هذه الطائفة التى تضم بين جوانحها الأمة العربية كلها يجرى فيها اتجاه واضح إلى الإبقاء على الكتابة العربية القديمة . والتهيب للعدول عنها وإن كان الرأى العام فى الأمة العربية كلها يؤمن بقصور تلك الكتابة عن الوفاء بحاجات الضبط ، ويعانى من صعوبتها ما يعانيه .

ثمة عامل نفسى يسرى بين جوانح الأمة العربية ، من أغفله لم يأمن الشطط . فان جماهيرنا فى نهضتنا الحديثة التى تقوم على أساس الحضارة الغربية الراهنة ، تتملكها نزعة المبالغة فى الحرص على مشخصاتها القومية ، وهذه الجماهير — فى شديد حرصها ذلك — تتوهم أن حروف كتابتنا العربية إحدى هذه المشخصات ، فان نبذتها كان ذلك إمعانا فى التطرف ، وهدما للمأثور ، وتفريطا فى الجانب القومى العزيز .

وعلى الرغم من أننا طلاعون فى نهضتنا

إلى الأمام ، آخذون من الحضارة بكل الأسباب ، فان جماهيرنا تلك ما برحت تحت وطأة من تقديس التقاليد المتوارثة ، تضن ما وسعها الضن بالنزول عن شى من شئون حياتنا الاجتماعية ، وإن كان من الظواهر والقشور .

والحروف العربية القديمة ، وإن كانت لا تزيد على أنها أداة تصوير ، وليست هى من جوهر اللغة فى قليل ولا كثير ، فانها قد اتخذت فى أوضاعها القائمة ، مسحة من التقديس ، لشدة الألفة بها . وطول العهد معها ، وجلال القدم فيها ، ولذلك لا يحسب كل تغيير يلحق بها إلا استخفافا بشىء تحيط به هالة من الجلالة والإكبار .

وإذن فهذا العامل النفسى المتأصل ، هو الذى يقف عقبة فى سبيل ما ينادى به المفكرون وذوو الرأى ، من اتخاذ حروف جديدة مقتبسة أو مخترعة لكتابة العربية .

ولا خلاف على أن العوامل النفسية التى تستقر بين جوانح الأمم لا تسقط بخملة بقوة منطق ، وروعة دفاع ، وحجة إقناع . وإنها كذلك لا تسقط بظهور مضرة ، واستبانة نفع . فان للعوامل النفسية أسبابها والملابسات رويدا زالت معها تلك العوامل رويداً ، وليس كالزمان دواء لها وعلاجا .

هيهات أن يفرض اقتراح جديد للكتابة بقانون ، وهيهات أن يلزم الناس إلزاما بإقناع ، وكل محاولة تجافى المجرى الطبيعى لتطور نفسية الأمم مكتوب لها الإخفاق .

فمن حق الأمة العربية علينا أن نساير فى عهدها الحاضر رأيها العام ، وأن نسوس هذا الرأى فى حكمة وأناة ، حتى يحين وقت تهيأ النفوس فيه لقبول الجديد .

فالإجراء الذى يمكن أن نكفل له قبول الأمة العربية فى جملتها ، هو أن يكون لمشكلة الكتابة الغربيةحل لا تتغير به الحروف القائمة ، ولا تتنكر معه صورتها المألوفة .

ومتى اتسق لنا تحقيق رغبة الرأى العام فى استبقاء القديم ، فان الناس جميعا يرحبون بما نتخذ من وسيلة لتذليل المصاعب التى تعترض حل تلك المشكلة فى ميدان الطباعة .

وقد حدانا هذا على أن نعرض طريقة تقوم على أساس الكتابة العربية فى أوضاعها الراهنة ، بيد أننا ننفى عنها ما كان عائقا عن إدخال علامات الضبط فى الحروف المطبعية .

إن صندوق الحروف فى المطبعة العربية يحمل لكل حرف صوراً متعددة ، منها المفرد ، ومنها ما يقبل الاتصال بحسب أول الكلمة ووسطها وآخرها ، وبحسب وقوع الحروف فى بنية الكلمة المركب بعضها فوق بعض. ولذلك اتسع صندوق الحروف من ناحية ، فتعذر أن يحتمل معه صندوقا آخر لعلامات الضبط . وتركبت الكلمة من ناحية أخرى . فأصبح وضع علامات الضبط عليها غير دقيق . وهذا كله هو سر استثقال علامات الضبط ، وإخفاقها فى أداء مهمتها ، وهو

العقبة فى سبيل استعمالها فى الكتب التى تخرجها المطابع .

وإنى أرى أن نقتصر من صور الحروف على صورة واحدة ، وبذلك يكون لصندوق الحروف المطبعية عيون لا تتجاوز الثلاثين عينا ، فنخلص من تلك العيون التى تزيد على ثلاثمائة ، وأن نتخذ علامات الضبط المتعارفة التى يجرى بها الاستعمال . وسيرحب بها الصندوق الذى تخفف مما كان يغص به من الصور المتعددة للحروف الأصلية ، وانفسحت جوانبه لتقبل هذه الحركات فى غير مشقة ولا عسر . وطوعا لهذا يتوافر للطباعة غنم من السهولة والتيسير ؛ كما يتوافر للكتابة غنم من تعميم الضبط بلا عناء .

وأقترح أن تكون الصورة التى نقتصر عليها من صور الحروف ، هى الصورة التى تقبل الاتصال من بدء الكلمات ، وهى التى يسميها أهل فن الطباعة : «حروفا من الأول» ، على أن توثر الكاف المبسوطة ، وتظل حروف الألف والدال والذال والراء والزاى والواو والتاء المربوطة واللام ألف باقية على صورتها فى حالة إفرادها .

وأكبر ظنى أننا لو أخذنا بهذه الطريقة لحللنا مشكلة الكتابة العربية الآن على نحو لا يثير اعتراضنا ، ولا يتطلب تهيئة الأذهان للرضا بتغيير طارئ ، وإقناع الرأى العام بقبول شئ جديد .

وعندى أن هذه الطريقة تتحقق بها المزايا الآتية :

أولا :

أنها تنفى شبهة القطع بين القديم والجديد فالحروف هى الحروف المعروفة ، وعلامات الضبط هى القديمة المألوفة .

ثانيـــا :

أن الحروف ستكون واضحة لاخفاء بها . فهى غير مركبة ، بل مبسوطة ، يعرب فيها كل حرف عن صورته فى تميز واستقلال .

ثالثـــا :

أن علامات الشكل ستقع على الحروف بأعيانها ، تأخذها الأنظار باللمح ، فلا ترجح العلامات بين الحروف المركبة فى الكلمة الواحدة . إذ أن كل حرف رحب الصدر لما يقع فوقه أو تحته من علامة الشكل . وبذلك تأمن العلامات من التزحزح ، وتسلم من التعرض للخطأ والاضطراب .

رابعاً :

أن اتخاذ صورة واحدة للحروف فى جميع مواقعها من الكلمات ، أولا ووسطاً وآخراً ، سيجعل تعليمها أيسر مئونة ، لأننا لا نروع المتعلمين بالحرف الواحد متعدد الصور ، مختلفاً فى حالة إفراده عنه فى أحوال تركيبه . ولذلك أثره فى تعليم القـــراءة للناشئين ، ومكافحة الأمية على وجه عام بين الأهلين .

خامساً :

أن المصاعب التى تتجشمها المطبعة الآن لا يبقى لها محل . فإن صندوق الحروف

سيتحرر من أكبر ما يثقله . فاذا أضفنا إليه علامات الشكل لم يضق بها جميعاً . وسيصبح ذلك الصندوق الذى يحوى الحروف وعلامات ضبطها جميعا لا يزيد على خمسين عينا ، على حين أن صندوق الحروف غير المشكولة فى حالتها الراهنة المتعددة الصور يربى على ثلاثمائة .

سادساً :

أن وقت العمال الذى كانوا ينفقونه فى اجتلاب صور الحروف على اختلافها سيتوافر لهم ، فينفقون القليل منه فى اجتلاب الشكل .. وسيصبح صفهم لكلمة مشكولة يتطلب من الوقت والجهد أقل مما كان يتطلب صف كلمة لا شكل فيها .

سابعاً :

أن اجتناب التركيب فى الحروف سيجعل الكلمات مبسوطة ذات أفق أقل انخفاضاً من الأفق الذى تقتضيه الكلمات المركبة الحروف ، فتزداد السطور فى الصحيفة ازدياداً يعوضها مما يستلزمه انبساط الحروف من اتساع الحيز .

ولقد رغبت إلى المطبعة فى أن تستن هذه الطريقة فى صف جملة من الكلام ، فلم تعى بذلك، وأثبتت التجربة أن الطريقة لاتعترضها فى العمل عقبات ، مع أن المطبعة اعتمدت فى إنجاز ذلك على صندوق الحروف الذى يجرى به الاستعمال الآن .

ولو أن هذه الطريقة لقيت حظا من القبول ، ووضعت موضع التنفيذ ، لتوقعنا أن يزودها أهل الفن فى مسابك الحروف بما يوحى به وضعها الجديد ، وأن يزيدها تجميلا ، ويضيفوا إليها من ألوان التعديل والتنسيق ما يجعلها أدق أداء، وآنق منظراً ، وأدنى إلى الرضا والاستحسان .

بقى أن نعرض لشىء لانجد سبيلا إلى أن نضرب عنه صفحا . ذلك هو أن لمشكلة ضبط الكتابة جانباً غير الجانب المطبعى الفنى الذى تحله هذه الطريقة .

إن المطالبة بضبط الكتابة أمر تعترضه مصاعب يتبرم بها الكاتبون . فإننا إذا رغبنا إلى كل كاتب أن يقدم ما يكتبه إلى المطبعة مشكولا على وجه الدقة ، استشعر من ذلك عنتا ، ولاقى فى سبيله رهقاً . أليس هو مطالباً بأن يتحرى الصواب فى الضبط ؟ وهل يتسنى لكل كاتب أن يحسن ضبط مايكتب؟ أو ليس ذلك يقتضى بصراً باللغة، وإتقاناً لقواعد النحو والصرف ، حتى لايكون الضبط الجديد سبيلا إلى إشاعة الخطأ من حيث نبتغى إشاعة الصواب ؟

ولكن هذا الذى نتوقعه ونخشاه من شيوع الخطأ إذا أريد الكاتبون على ضبط مايكتبون، دليل أسطع دليل على أننا تعوزنا المرانة على سلامة النطق وصحة الإعراب ، دليل أسطع دليل على حاجتنا القصوى إلى تعميم الضبط فى الكتابة .

على أن لكل تغيير طارىء مصاعبه

الأولى ، ولكل إصلاح عثراته فى فواتح الطريق ، حتى يستقر الأمر ، وتستتب الحال . فلا ريب فى أننا حين نأخذ أنفسنا بضبط ما نكتب سيشيع بيننا خطأ كثير ؛ إلا أن هذا الخطأ سيقل ويضمحل على توالى الزمن ، وفقاً لتتبع النقاد ، والرغبة فى توخى الصواب . ولا ريب كذلك فى أن الأمر سيقتضى تخصيص طائفة من البصراء باللغة للإشراف على كل ما تخرجه المطابع من كتب وصحف ومجلات ، حتى تبرأ من اللحن والخطأ فى ضبط الكلام .

ومر الأيام كفيل بإنشاء جيل جديد من الكتاب والمؤلفين يغنون بقدر كبير أو صغير عن معونة المراجعين والمصححين . وهذا الجيل ناشىء حتما متى شب على قراءة مايقرأ مضبوطاً أتم ضبط ، إذ يتعود سلامة النطق ، وتستقر فى أذهانه صيغ الكلمات والجمل مضبوطة معربة ، فيكتبها كما ألفتها عينه ، ويتلفظ بها كما سمعتها أذنه . وبذلك يقتطف ثمرة النحو والصرف ، دون تخصص فى تعلم النحو والصرف . شأنه فى ذلك شأن الشاعر المطبوع حين ينظم ما ينظم صحيحاً لا خلل فيه ، طوعاً لما أدمن من قراءة الشعر ، ولو لم يعرف من علم العروض شيئاً .

وعلى الرغم من أن هذه الطريقة التى نراها حلا للمشكلة الفنية المطبعية فى ضبط الكتابة ، طريقة ميسورة ، لا تقف فى سبيل تنفيذها عقبة ، فاننا لانستطيع أن نلزم بها الأمة العربية إلزاماً ، ولا أن نفرضها على المطابع فرضا . ولكن يجب أن ندعو إليها دعوة عملية طبيعية تزكيها عند الناس ، وتحدوهم على اتخاذها بالطوع والاختيار .

ولعل أهدى سبيل إلى تحقيق تلك الدعوة هو أن تلتزم وزارة المعارف طبع كتبها التعليمية فى مختلف المواد والمراحل ، وافية الشكل ، صحيحة الضبط ، بهذه الطريقة الهينة الميسورة . ولن تجد الوزارة فى سبيل ذلك ما كانت تجد من مصاعب فنية ، وعقبات مطبعية ، حالت بينها وبين تعميم الشكل فى كتب التعليم .

فاذا ألزمت وزارة المعارف نفسها بهذا الإجراء ، كان ذلك حافزاً على اتخاذ تلك الطريقة فى محيط الجمهور .

وسينشأ تبعاً لذلك عامل نفسى لتأييد تعميم الضبط فى سائر المطبوعات ، هو عامل التأسى والاقتداء ، عامل التنافس فى إظهار القدرة على إخراج كتب مشكولة ، تشبها بما تخرج وزارة المعارف من كتبها فى شتى مواد العلوم والفنون والآداب .

ويومئذ يتحقق غرض منشود ، سعى إليه « مجمع اللغة العربية » ، وابتغى إليه الوسيلة ما وسعه أن يبتغى ، ذلك هو تعميم الضبط فى الكتابة العربية على نحو ميسور .

صَحِيفَةُ الْمِثَالِ

أَرَى أَنْ نَقْتَصِرَ مِنْ صُوَرِ الْحُرُوفِ عَلَى صُورَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَبِذَلِكَ يَكُونُ لِصَنْدُوقِ الْحُرُوفِ الْمَطْبَعِيَّةِ عُيُونٌ لَا تَتَجَاوَزُ الثَّلَاثِينَ عَدًّا . فَنَخْلُصُ مِنْ تِلْكَ الْعُيُونِ الَّتِي تَزِيدُ عَلَى ثَلَاثِمِائَةٍ . وَأَنْ نَتَّخِذَ عَلَامَاتِ الضَّبْطِ الْمُتَعَارَفَةَ الْجَارِيَ بِهَا الِاسْتِعْمَالُ ، وَسَيُرَحَّبُ بِهَا صَنْدُوقُ الْحُرُوفِ الَّذِي تَخَفَّفَ مِمَّا كَانَ يَغُصُّ بِهِ مِنَ الصُّوَرِ الْمُتَعَدِّدَةِ لِلْحُرُوفِ الْأَصْلِيَّةِ وَانْفَسَحَتْ جَوَانِبُهُ لِتَقَبُّلِ هَذِهِ الْحَرَكَاتِ فِي غَيْرِ مَشَقَّةٍ وَلَا عُسْرٍ . وَطَوْعًا لِهَذَا يَتَوَافَرُ لِلطَّبَّاعَةِ غُنْمٌ مِنَ السُّهُولَةِ وَالتَّيْسِيرِ كَمَا يَتَوَافَرُ لِلْكِتَابَةِ غُنْمٌ مِنْ تَعْمِيمِ الضَّبْطِ بِلَا عَنَاءٍ .

وَأَقْتَرِحُ أَنْ تَكُونَ الصُّورَةُ الَّتِي نَقْتَصِرُ عَلَيْهَا مِنْ صُوَرِ الْحُرُوفِ هِيَ الصُّورَةُ الَّتِي تَقْبَلُ الِاتِّصَالَ مِنْ بَدْءِ الْكَلِمَاتِ ، وَهِيَ الَّتِي يُسَمِّيهَا أَهْلُ فَنِّ الطَّبَّاعَةِ : « حُرُوفًا مِنَ الْأَوَّلِ » . عَلَى أَنْ تُؤْثَرَ الْكَافُ الْمَبْسُوطَةُ وَأَنْ تَظَلَّ حُرُوفُ الْأَلِفِ وَالدَّالِ وَالذَّالِ وَالرَّاءِ وَالزَّايِ وَالْوَاوِ وَالتَّاءِ الْمَرْبُوطَةِ وَاللَّامِ أَلِفِ بَاقِيَةً عَلَى صُورَتِهَا فِي حَالَةِ إِفْرَادِهَا .

وَهَا هُوَ ذَا نَمُوذَجُهَا فِي صُنْدُوقِ الْحُرُوفِ الْمَطْبَعِيَّةِ :

أ ب ت ث ج ح خ د ذ ر ز س ش ص ض
ط ظ ع غ ف ق ك ل م ن ه ة و لا ي